

<p>المحاضرين: د. محمد أبو سعدة، أ. محمد دحلان.</p> <p>رقم الطالب/ة: _____</p> <p>اسم الطالب/ة: _____</p>	<p>جامعة فلسطين كلية القانون والممارسة القضائية</p>  <p>الامتحان النهائي الفصل الدراسي الثاني 2017-2018</p>	<p>رقم المساق: اسم المساق: القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين) تاريخ الامتحان: 2018/05/23 عدد الأسئلة: (04) أسئلة. + قسم الطلبة المعترضين عدد الصفحات (08) صفحات. زمن الامتحان: 120 دقيقة</p>
--	--	---

أجب/ يايجاز وكفاية عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول	حدد باختصار	الأسئلة الفرعية: 02 أسئلة	10 درجات
<p>أنفق أهل الاختصاص، لا تكون سلطة رقابة من قبل المحكمة العليا الا إذا كان النظام العام يعترف بالقانون الاجنبي المحدد بقاعدة الاسناد بصفة كاملة وبمنزلة القانون الوطني</p> <p style="text-align: right;"><u>في ضوء ذلك أجب/ عما يلي:</u></p> <p style="text-align: right;">1. أذكر/ي أهداف الرقابة القضائية على القوانين الأجنبية؟</p>			
<p style="text-align: right;">2. بين/ي مجالات الرقابة القضائية؟</p>			

السؤال الثاني	مهارات تحليل دراسات الحالة	الأسئلة الفرعية: 03 سؤال	10 درجات
---------------	----------------------------	--------------------------	----------

بصفتك قاضي فلسطيني، وعرضت عليك القضايا الموضحة ادناه، وضع القانون الواجب التطبيق مع التعليق، في الحالات التالية:

1 -مصريان مقيمين في فلسطين بشكل مؤقت نتيجة عملهما في أحدي الجامعات بغزة، وأثناء زيارتهما إلى تونس تعاقدا فيما بينهما في تونس على أن يقوم الطرف الأول بمساعدة الطرف الثاني على اعداد بحث علمي في مجال اختصاص الطرف الثاني، وذلك بهدف تقديمه للحصول على ترقية علمية. وأثناء العمل على البحث حصل نزاع فيما بينهما على عدة أمور تتعلق بموضوع العقد (طريقة جمع المعلومات، وضع اسم الطرف الاول على البحث عند انتهاءه)

2 -مصري وسوداني مقيمين في فلسطين بشكل مؤقت نتيجة عملهما في أحدي الجامعات بغزة، وأثناء زيارتهما إلى تونس تعاقدا فيما بينهما في تونس على أن يقوم الطرف الأول بمساعدة الطرف الثاني على اعداد بحث علمي في مجال اختصاص الطرف الثاني، وذلك بهدف تقديمه للحصول على ترقية علمية. وأثناء العمل على البحث حصل نزاع فيما بينهما على عدة أمور تتعلق بموضوع العقد (طريقة جمع المعلومات، وضع اسم الطرف الاول على البحث عند انتهاءه)

3 -مصري وسوداني مقيمين في فلسطين بشكل مؤقت نتيجة عملهما في أحدي الجامعات بغزة، وأثناء زيارتهما إلى تونس تعاقدا فيما بينهما في تونس على أن يقوم الطرف الأول بمساعدة الطرف الثاني على اعداد بحث علمي في مجال اختصاص الطرف الثاني، وذلك بهدف تقديمه للحصول على ترقية علمية. وأثناء العمل على البحث حصل نزاع فيما بينهما على عدة أمور تتعلق بموضوع العقد (مثل طريقة جمع المعلومات). وقد سبق أن اتفق المتعاقدين على تطبيق القانون اللبناني في حالة حدوث خلاف فيما بينهما.

السؤال الثالث	مهارات التحليل والمناقشة	الأسئلة الفرعية: 04 سؤال	20 درجة
---------------	--------------------------	--------------------------	---------

المتفق عليه أن القاضي يستطيع التذرع بالدفع بالنظام العام ويمتنع عن تطبيق القانون الاجنبي المحدد بقاعدة الاسناد إذا كان متعارضاً مع قانون القاضي.

في ضوء ذلك أجب/عما يلي:

1 أشرح/ي شروط الدفع بالنظام العام، مع إعطاء مثال على كل شرط؟

2 أشرح/ي الأثر السلبي لاستبعاد القانون الأجنبي؟

3- أشرح/ي الأثر الإيجابي لتطبيق القانون الأجنبي؟

4 - وضح/ي موقف المشرع الفلسطيني من الدفع بالنظام العام؟

10 درجات

الأسئلة الفرعية: 01 سؤال

ناقش

السؤال الرابع

فيما يخص إثبات القانون الأجنبي، أنقسم الفقهاء إلى اتجاهين، لك اتجاه رأي خاص به، وضح هذين الاتجاهين، والانتقادات التي وجهت لكل اتجاه، مع توضيح موقف المشرع الفلسطيني من ذلك؟

أتمنى لكم التوفيق والنجاح،



أشرح الانتقادات الموجهة لنظرية" الرجوع في التكييف إلى القانون المقارن" التي قال بها الفقيه الفرنسي (رابل)، الذي أكد عبر نظريته أنه يتم الرجوع في التكييف إلى القانون المقارن، وذلك لكون قواعد الإسناد تهدف إلى سد حاجة المعاملات الدولية ومن ثم فإن ما تنظمه هذه القواعد يجب أن يعطى معنى عالمياً من دون الاعتماد على المقصود منه وفقاً لقانون دولة معينة؟